

سرور لنائبى المنوفية:

أديت واجبى حفاظا على كرامة المجلس ونوابه.. وأجراأت القبض عليهما غير قانونية

أكد الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب أنه قد أدى واجبه للوقوف بجانب نائبى المجلس عن الإخوان اللذين ألقى القبض عليهما بمحافظلة المنوفية الأسبوع الماضى، وقال إنه إذا لم يقم بهذا الواجب يكون مقصرا وأنه لا يفرق بين أغلبية أو معارضة أو مستقلين.. وشرح الدكتور سرور ما قام به من تدخلات فور علمه بالواقعة وهو خارج البلاد واتصاله بالسلطات المختصة الذى نجم عنه التأكيد من أن النائبين لم يكونا فى حالة تلبس أثناء القبض عليهما إلى أن تم اتخاذ إجراءات الإفراج عنهما.

وصبرى عامر بالحديث فى بداية جلسة أمس واللذين أكدا أن السلطات أخبرتتهما أن القبض عليهما قد جاء بموجب تعميل المادة ١٧٩ من الدستور، مشددين على أن إجراءات القبض عليهما قد خالفت الدستور والقانون حيث لم يكونا فى اجتماع تنظيمى بل فى لقاء مع أبناء دائرتهم لمناقشة مشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية، وانتقدا حبسهما على «البلاط» مع الجنائين، وطالبا وبحضور وزير الداخلية للمجلس للاعتذار لهما، وطالبا الدكتور سرور بحمايتهم وحماية كرامة مجلس الشعب حيث لم يفتروا أى نيب أو جرائم متلما قام بها غيرهما ممن يتساجرون فى المضدرات أو يرتشون أو يفرقون المواطنين فى البحر. وعلى جانب آخر طلبت النيابة العامة رفع الحصانة البرلمانية عن النائبين وقد أحال رئيس المجلس العلى للجنة التشريعية للبت فيه.

وأوضح سرور أنه باطلاعه على التحقيقات التى جاءت بطلب رفع الحصانة عن النائبين تبين له أن رئيس النيابة قد قام بالقبض عليهما ظنا منه أنهما فى حالة تلبس، إلا أن النائب العام قد أفرج عنهما بعد أن تبين أن حالة التلبس غير متوافرة، وقال سرور: إن الواقعة ليست بحالة تلبس يقينا من الناحية القانونية، ولكنه أكد أن مظهر التشكيك فى الإجراءات يكون أمام القضاء، حيث أن مجلس الشعب يراقب السلطة التنفيذية ولا يراقب السلطة القضائية التى قد يكون لها أخطاؤها ويتم التشكيك عليها أمام المحاكم فقط وأشار سرور إلى أن المجلس سوف ينظر طلب رفع الحصانة عن النائبين والذى طالبهما أن يعرضا شكولهما فى التحقيقات وطبقا للإجراءات التى نص عليها القانون كان الدكتور سرور قد سمح لنائبى الإخوان رجب أبوزيد